S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/103
5 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير الثالث للأمين العام عن الحالة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والبيان الرئاسي المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/52). وهو يتناول التطورات التي استجدت في سيراليون منذ تقريري الثاني المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/958).

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧)

إيفاد فريق استقصاء تقني

٢ - نقل إليّ رئيس مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/980)، ما أعرب عنه أعضاء المجلس من تأييد لتنفيذ المقترحين اللذين عرضتهما في تقريري السابق وهما إيفاد فريق استقصاء تقني إلى سيراليون، وإعادة فتح مكتب اتصال صغير في سيراليون.

٣ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قام فريق استقصاء تقني برئاسة مبعوثي الخاص، السيد فرنسيس ج. أوكيلو، بزيارة كل من كوناكري، ومونروفيا، وفريتاون. وكانت أهداف الزيارات تقييم الحالة السياسية والعسكرية والأمنية في سيراليون؛ والتباحث مع المجلس العسكري بشأن تنفيذ اتفاق السلام الموقع في كوناكري في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن ما قام به فريق المراقبين التابع للجماعة حتى الآن من تخطيط لتنفيذ المهام العسكرية المدرجة في اتفاق كوناكري؛ ومعاينة المنشآت والبنى الأساسية في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الموانئ الجوية والبحرية، والمرافق الطبية، والأشغال الهندسية، ومدى توافر وموثوقية المعدات واللوازم والخدمات التي يمكن أن يستخدمها وجود عسكري مقبل للأمم المتحدة، إذا ما قرر مجلس الأمن نشر مثل هذا الوجود.

٤ - والتقى الفريق، خلال الزيارة التي قام بها إلى كوناكري، ثلاث مرات، بالرئيس أحمد تيجان كباح وأعضاء حكومته الذين رحبوا بالمقترحات الواردة في تقريري السابق والتقى أيضا بوزير خارجية غينيا وغيره من مسؤولي الحكومة الغينية. وقام الفريق أيضا، بالتعاون الكامل للحكومة الغينية وبمساعدة المسؤولين الغينيين، بتفقد المطار والميناء البحري والمرافق الطبية في كوناكري.

050298 050298 98-02202

98022220

٥ - وفي بيان صادر في كوناكري في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، رحب الرئيس كباح بالجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص لضمان تنفيذ اتفاق كوناكري، وبزيارة فريق الاستقصاء التقني إلى فريتاون. وأكد بوجه خاص ضرورة التعجيل في نشر قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين في سيراليون. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، التقى السيد أوكيلو في لونغي، سيراليون، بنائب الرئيس، السيد ألبرت دمبي، وأجرى معه مناقشات مكثفة بشأن مختلف جوانب خطة السلام. وقام مبعوثي الخاص أيضا، في إطار مشاوراته مع جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام في سيراليون، بعقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات المدنية في سيراليون المقيمين في كوناكري وأجرى معهم تقييما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق كوناكري.

٦ - وفي مونروفيا، التقى أعضاء الفريق بضباط القيادة العليا لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة لمناقشة مفهوم العمليات الموضوع لتنفيذ اتفاق كوناكري، بما في ذلك إعداد خطط لنشر قوات فريق المراقبين العسكريين الموجودة في سيراليون خارج قواعدها الحالية، ولتجريد المقاتلين السيراليونيين من السلاح وتسريحهم.

٧ - وتبين لأعضاء الفريق، في المناقشات التي عقدوها مع قائد قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة وغيره من كبار الضباط، أن بعض الجهود بُذلت لتحديد احتياجات هذه القوات من السوقيات والمعدات، كما أجري بعض التخطيط الأولي. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تلقى مبعوثي الخاص خطة تمهيدية لنشر فريق المراقبين العسكريين ولمفهوم عمليات الفريق ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير قبل أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لوضع خططها الشاملة التي يجب أن تقوم، وفقا لاتفاق كوناكري، على مفهوم للعمليات يضعه فريق المراقبين العسكريين.

٨ - وفي فريتاون، التقى الفريق بالقادة السياسيين والعسكريين للمجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية لإجراء سلسلة من المناقشات العامة والتقنية. كما زار الفريق دار الأمم المتحدة في مركز المدينة. ولئن كانت المركبات وبعض المعدات الأخرى التي أودعت سابقا في مخزن الأمم المتحدة لاستخدامها في عملية محتملة لحفظ السلام قد تعرضت للنهب، فإن الموظفين المحليين أبقوا مكاتب الأمم المتحدة، ومنها مكتب مبعوثي الخاص، صالحة للعمل.

٩ - وأجرى الفريق أعمال المعاينة التقنية اللازمة بالمواقع، بما في ذلك معاينة البنى الأساسية للميناء البحري ومهبط طائرات الهليكوبتر ومهبط الطائرات، والمستودعات ومرافق التخزين ومواقع المكاتب والمساكن في فريتاون. ومع أن العديد من هذه المواقع تعرضت للنهب والإهمال ولحقت بها أضرار، فقد رأى الفريق أن بعض الترميمات كفيلة بجعلها صالحة للاستخدام في حال نشر بعثة للأمم المتحدة.

الحالة الأمنية

١٠ - وجد فريق الاستقصاء التقني أنه إذا كان المجلس العسكري ممسكا، على ما يبدو، بزمام الأمور في فريتاون، فإن الحالة الأمنية في الأرياف لا تزال متقلقلة للغاية بحيث تعذر على فريق الأمم المتحدة السفر خارج العاصمة. وتلقى الفريق، خلال المحادثات التي أجراها مع جهات مختلفة، تقارير تفيد أن الأنشطة العسكرية مستمرة في شرق البلد وجنوبه، وخاصة حول بو وكيناما. وتضطلع منظمة تدعى وحدة الدفاع المدني بعمليات مكثفة على طريقة حرب العصابات ضد قوات المجلس العسكري. وتدعي هذه المنظمة، التي تضم على ما يبدو جماعة الكاماجورس وغيرها من جماعات القناصين التقليديين من سكان القرى في شمال البلد ووسطه، أنها تسيطر على جميع الطرق الرئيسية في سيراليون.

١١ - وفي بيان صادر في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أوضحت وحدة الدفاع المدني أنها لن تتعاون في تنفيذ اتفاق كوناكري ما لم تتحقق الشروط التالية: التزام المجلس العسكري التزاما أكيدا بالتقيد بأحكام الاتفاق؛ والتعجيل في نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة في جميع أنحاء سيراليون؛ وتجريد جميع المقاتلين من أسلحتهم، بمن فيهم مقاتلو الجبهة المتحدة الثورية والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وأعلن ممثل وحدة الدفاع المدني الذي التقى به فريق الاستقصاء التقني في كوناكري رفضه، إعطاء الفريق أي تفاصيل عن حجم قوات الوحدة أو أسلحتها أو توزيعها لاعتبارات أمنية. ويتزعم قوات الوحدة القائد هينغا نورمان، نائب وزير الدفاع في حكومة الرئيس كباح.

١٢ - ووفقا للمعلومات الواردة من مصادر مختلفة حسنة الاطلاع على الأوضاع في الأرياف، تتسم الحالة في مدينة بو الجنوبية والمناطق المحيطة بها بالتوتر الشديد. وتثير الحالة الغذائية قلقا بالغا لأن مخزون الأغذية الذي يعتمد عليه سكان المدينة من المدنيين أوشك على النفاد. وتفيد التقارير أن الهجمات على المدنيين الذين يسلكون الطريق إلى بو قد أوقعت عددا من الضحايا. وفي الوقت نفسه، احتدم القتال أيضا في أجزاء أخرى من البلد.

الاجتماعات المعقودة بين فريق الاستقصاء التقني والمجلس العسكري

١٣ - أكد ممثلي الخاص من جديد، في اجتماعاته مع رئيس المجلس الثوري للقوات المسلحة، السيد جوني بول كوروما وغيره من القادة العسكريين والسياسيين، التزام الأمم المتحدة تنفيذ اتفاق كوناكري وقرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، كما أكد ضرورة التقيد الدقيق بالجدول الزمني لإعادة الحكومة الدستورية في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وادعى السيد كوروما وأعضاء آخرون في المجلس العسكري أن ثلاثة قضايا تعترض سبيل تنفيذ اتفاق كوناكري، هي:

(أ) ضرورة الإفراج الفوري عن العريف فوداي سنكوه، نائب رئيس المجلس العسكري وقائد الجبهة المتحدة الثورية، الموجود حاليا في نيجيريا؛

(ب) ضرورة استثناء القوات المسلحة لجمهورية سيراليون من عملية نزع السلاح؛

(ج) ضرورة معالجة "الدور المهيمن الذي تمارسه الوحدة النيجيرية في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة".

١٤ - وجدد السيد كوروما الالتزام الرسمي للمجلس العسكري بتنفيذ اتفاق كوناكري وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة وجيدة التوقيت لتحقيق أهداف الاتفاق ضمن الإطار الزمني المحدد فيه، وهو ستة أشهر. وقدم مقترحات ادعى أنها ترمي إلى معالجة القضايا الثلاث المذكورة أعلاه، وكذلك معالجة مسائل عالقة أخرى لم يجر تناولها بالتفصيل في الاتفاق. وحسب المجلس العسكري، تتطلب المقترحات إنشاء اللجان الأربع التالية:

(أ) لجنة معنية بالتنسيق والأغراض العامة؛

(ب) لجنة معنية بنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم؛

(ج) لجنة معنية بتنسيق المساعدة الإنسانية؛

(د) لجنة معنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة.

واقترح السيد كوروما أن تتألف عضوية اللجان، بالإضافة إلى المجلس العسكري، من ممثلين عن لجنة الخمسة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

١٥ - وأكد المجلس العسكري أيضا أن تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق كوناكري لم تنفذ، بما في ذلك زيارة التقييم التي كان مقررا أن يجريها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر فريق التقييم الوزاري للجنة الخمسة التابعة للجماعة وتوفير المساعدة الإنسانية. وأعرب المجلس العسكري عن استعداده للحوار مع الجماعة الاقتصادية، على نحو ما ورد في الاتفاق، لحل القضايا التي قال المجلس العسكري إنها تحول دون تنفيذ الاتفاق، ورحب في هذا السياق بوصول فريق الاستقصاء التقني وبالاقتراح الداعي إلى إعادة فتح مكتب للاتصال. وأوضح المجلس العسكري أيضا أن نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين سيقابل بالترحيب.

١٦ - وقدم المجلس العسكري أيضا إلى الفريق احتجاجات قوية على قيام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة بما اعتبره استخداما مفرطا للقوة، عندما شن قصفا بحريا وجويا على فريتاون وغيرها من المواضع في سيراليون. وشكا المجلس العسكري أيضا من الآثار الضارة على السكان المدنيين لقيام قوات المراقبين بما اعتبره إعمالا بالغ الصرامة للجزاءات التي يفرضها كل من الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة.

١٧ - وقدم فريق الاستقصاء التقني إلى المجلس العسكري قائمة مفصلة بأسئلة تتعلق بالخطط التي كان مقررا أن يضعها المجلس لتجريد مقاتليه من السلاح وتسريحهم وبتدابير بناء الثقة التي يمكن أن يتخذها المجلس لإثبات التزامه بتنفيذ الاتفاق. وردا على هذه الأسئلة، أعاد المجلس العسكري تأكيد التزامه باتفاق كوناكري مستشهدا بعدد من أحكام اتفاق أبيدجان للسلام (S/1996/1034، المرفق) الذي وقعته حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ومن أحكام اتفاق كوناكري. وأشار المجلس العسكري أيضا في رده إلى المقترحات التي قدمها السيد كوروما، والمبينة في الفقرات من ١٣ إلى ١٥ أعلاه. وستوضع ردود المجلس العسكري على الأسئلة التقنية التي طرحها الفريق، والتي وردت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، في الاعتبار في المناقشات المقبلة حول الدور المقرر أن تؤديه الأمم المتحدة بالاستناد إلى مفهوم العمليات الشامل الذي سيضع تفاصيله النهائية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة (انظر الفقرة ٣٦ أدناه).

١٨ - وطلب الفريق من المجلس العسكري مزيدا من المعلومات عن التقارير التي أفادت أن المجلس قام بتوسيع مهبط الطائرات في ماغبوراكا وتلقى فيه توريدات أسلحة في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ١١٣٢ (١٩٩٧). وقد تضمنت هذه التوريدات، حسبما أفادت التقارير، صواريخ أرض - جو وغير ذلك من المعدات التي يدعى أن ثمنها سدد من مبيعات الألماس المستخرج من مناجم سيراليون. ونفى المجلس العسكري هذه التقارير، وتعذر على الفريق التحقق منها. وتلقى الفريق، أثناء وجوده في فريتاون وبعد مغادرته لها، تقارير تفيد أن مبيعات الأسلحة غير المشروعة تسدد من بيع الألماس. كما سافر أعضاء المجلس العسكري إلى الخارج في انتهاك للحظر الذي فرضه المجلس على سفرهم في القرار ١١٣٢ (١٩٩٧).

الإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)

١٩ - في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بعث رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس دولة نيجيريا، اللواء ساني أباتشا، إلي برسالة يُبلغني فيها بنتائج الاجتماع السابع لوزراء خارجية لجنة الخمسة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢٠ - ولاحظ الوزراء أنه قد حدثت بعض الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة على المجلس العسكري في سيراليون. وتتصل هذه الانتهاكات بوجه خاص بحظر الأسلحة وبالقيود المفروضة على سفر أعضاء النظام غير الشرعي وأفراد أسرهم. ولذلك فقد طلب الوزراء إلى جميع البلدان وإلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوجه خاص، لكي تمتثل لهذه الجزاءات امتثالا صارما. كما طلبوا إلى البلدان التي تؤوي أعضاء المجلس العسكري وأفراد أسرهم وجميع من أدرجت أسماؤهم في قائمة الحظر إعادة هؤلاء الأشخاص إلى سيراليون.

٢١ - وتم إبلاغ الوزراء بقيام النظام غير الشرعي بتحسين مدرج للطائرات في ماغبوراكا وتحويله إلى مطار كامل التجهيز من أجل استيراد الأسلحة وغير ذلك من الإمدادات بشكل غير مشروع في انتهاك للجزاءات. وقد خول الوزراء فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية كفالة عدم استخدام مدرج الطائرات. وذكر اللواء أباتشا في رسالته أن التأخير في تنفيذ اتفاق كوناكري يعزى حصرا إلى عدم

تعاون المجلس العسكري وتصلبه المتواصل واتهم أفراده بالتسويف لكسب الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن المجلس العسكري واصل القيام بهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية دون أي استفزاز.

٢٢ - وبعد أن أكد اللواء أباتشا ضرورة قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة بتنفيذ الاتفاق دون أي إبطاء، فقد طلب إلي أن أساعد على تعجيل الجهود الرامية إلى نشر بعثة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى سيراليون والتماس المساعدة من المجتمع الدولي لعمليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون.

٢٣ - ومنذ تقريري السابق قام عدد من الدول بإبلاغي، امتثالا للفقرة ١٣ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار والمتصلة بالجزاءات التي فرضها المجلس على سيراليون. وهذه البلدان هي: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، استراليا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، تايلند، تركيا، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، سويسرا، غانا، فرنسا، لختنشتاين، لكسمبرغ (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

٢٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قام ممثل المملكة المتحدة الخاص لسيراليون، السيد جون فلين، بزيارة مقر الأمم المتحدة للاشتراك في اجتماع مخصص عقدته الحكومة البريطانية للمانحين والأطراف المعنية الأخرى. وكان الهدف من هذا الاجتماع يتمثل في النظر في الخطوات الإضافية التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لدعم عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تسيير تنفيذ اتفاق كوناكري.

٢٥ - وقد توصلت الأطراف إلى عدد من النتائج بشأن قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع الصيغة النهائية لمفهوم شامل للعمليات وتحديد احتياجاتها من السوقيات والمعدات؛ وإنشاء صندوق استئماني لمساعدة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة؛ ونشر أفراد الأمم المتحدة العسكريين، رهنا بإذن مجلس الأمن؛ وبشأن الحالة الإنسانية الخطيرة في سيراليون.

ثالثا - الحالة الإنسانية

٢٦ - لا تزال الحالة الإنسانية في سيراليون تتدهور. ومع عدم توفر إمدادات جديدة من المعونة الغذائية، فقد أصبحت الأغذية التجارية نادرة بصورة متزايدة وباهظة الثمن في المناطق الحضرية. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى التدهور الشامل في البلد نتيجة انقلاب ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، بالإضافة إلى ندرة الوقود التي لها تأثير مباشر على أسعار الأغذية بسبب زيادة تكاليف النقل. وفي فريتاون، تضاعف سعر السلعة الرئيسية، وهي الأرز، ثلاثة أضعاف منذ الانقلاب، مما أثر في السكان تأثيرا خطيرا. وقد ثبت فشل المحاولات التي قامت بها السلطات لتثبيت سعر الأرز عند سعر منخفض بصورة اصطناعية، نظرا لأن بائعي الجملة اكتفوا بالاحتفاظ بالمخزونات، مفضلين بيعها في أسواق الاستهلاك الأكثر جاذبية في مناطق

التعدين أو الاتجار بها في السوق السوداء. وقد أدى انخفاض القدرة الشرائية للسكان المدنيين منذ الانقلاب إلى تفاقم الحالة المتقلقة بالفعل.

٢٧ - وفي المناطق الريفية في المقاطعتين الجنوبية والشرقية تعتبر الحالة خطيرة بوجه خاص، نظرا لأن توزيع الأغذية قد تأثر كذلك من جراء تدهور الحالة الأمنية بسبب تكثيف النزاع بين الكماجور والمجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة التي تعرف حاليا باسم الجيش الشعبي، أثناء كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد انخفضت منافع محصول الأرز الوافر من جراء أعمال النهب وتزايد "ضرائب الأغذية" في المناطق الريفية التي تفرضها عناصر عسكرية على المدنيين، الأمر الذي حمل المزارعين على ادخار محصولهم بدلا من المخاطرة بنقله إلى السوق. وتعتبر الحالة في بلدتي بو وكينيا حادة بوجه خاص، نظرا لأن كمية الأغذية التي يجري توريدها إلى هاتين المنطقتين تافهة إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، فإن السكان المدنيين يعتمدون على الامدادات الموجودة اعتمادا كليا.

٢٨ - وقد نفدت المخزونات الموجودة من أغذية الإغاثة داخل سيراليون تقريبا، نظرا لأنه لم يدخل إلى سيراليون أية معونة غذائية منذ الانقلاب. وقد كان لما نجم عن ذلك من توقف عملي لتوزيع المعونة الغذائية تأثير على المستفيدين من برامج إطعام فئات المستضعفين، ومؤسسات مثل المستشفيات والمشردين داخليا، الذين يقدر عددهم حاليا بـ ٠٠٠ ١٥٠ نسمة. ويعد اللاجئون الليبريون الموجودون في فريتاون وعددهم ٥٠٠ ٥ عرضة للتأثر بوجه خاص، نظرا لأنهم يفتقرون إلى هياكل الدعم الأسرية المتاحة إلى سكان سيراليون.

٢٩ - وبالرغم من أن الوكالات الإنسانية قد واصلت نقل كميات متواضعة من الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات غير الغذائية عبر حدود غينيا، فلا تزال هذه العمليات غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لنظام الرعاية الصحية الأولية المتداعي. وهناك حاجة إلى كميات هامة من الإمدادات، إلى جانب الدعم السوقي وبالموظفين للقيام بالحملة التي تمس إليها الحاجة لتلقيح الأطفال.

٣٠ - أما الشرط المتمثل في قيام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية بتفتيش الشحنات الإنسانية على الحدود بين سيراليون وغينيا فقد عهدت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاليا إلى الجيش الغيني. بيد أن الحكومة الغينية قد طلبت كذلك إلى الجماعة الاقتصادية توفير مفتشين للإشراف على مهمة القوات الغينية. وقد طلبت الجماعة الاقتصادية مساعدة الأمم المتحدة في تمويل عملية نشر المفتشين وأشارت وكالات الأمم المتحدة إلى أنها ستقوم بذلك على أساس تقاسم التكاليف.

٣١ - ونظرا للشواغل التي تم الإعراب عنها في مجلس الأمن وأعرب عنها آخرون، ستوفد إلى سيراليون في مطلع شهر شباط/فبراير بعثة للتقييم مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لإجراء تحليل تقني للحالة الإنسانية، بما في ذلك أثر الجزاءات الإنساني والنظر في الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة إلى فئات المستضعفين.

رابعا - ملاحظات

٣٢ - بالرغم من أن المجلس العسكري يدعي أنه لا يزال ملتزما بتنفيذ اتفاق كوناكري، فإن الحالة في سيراليون لا تزال مدعاة للانشغال العميق، وتتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. ومن المهم بوجه خاص وضع الخطط اللازمة للنشر ونزع السلاح والتسريح ووضعها في صيغتها النهائية إذا أريد تنفيذ اتفاق كوناكري واستعادة النظام الدستوري وفقا للجدول الزمني المقرر في الاتفاق. ولذلك، فإن من السابق لأوانه في هذه المرحلة أن أقدم إلى مجلس الأمن مفهوما كاملا للعمليات أو تقديرا لحجم القوة وتكوينها فيما يتعلق بإمكانية وجود عسكري للأمم المتحدة في سيراليون.

٣٣ - ومبعوثي الخاص مستعد للمساعدة في الجهود الرامية إلى التغلب على العقبات التي تعوق تنفيذ اتفاق كوناكري. وإني أرحب في هذا الصدد، باقتراح عقد الاجتماع الوزاري للجنة الخمسة في نيويورك، الأمر الذي سيعطي زخما تمس إليه الحاجة لعملية الحوار، وكذلك للتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لاتفاق كوناكري.

٣٤ - كما أعتزم إعادة إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال في سيراليون، يزود مبدئيا بموظف للشؤون السياسية، ومستشار عسكري وموظف للشؤون الإنسانية تحت إشراف مبعوثي الخاص ويتمتع بالدعم اللازم من الموظفين، بمن فيهم موظف أمن. ويمكن توسيع مكتب الاتصال في الوقت المناسب بحيث يتضمن موظفين لحقوق الإنسان وللإعلام. وسيقيم موظفو المكتب اتصالات مع أعضاء المجلس العسكري والمجتمع المدني في سيراليون. كما سيتولى مبعوثي الخاص وموظفوه تيسير المحادثات مع المجلس العسكري ومع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة بشأن مختلف جوانب تنفيذ الاتفاق. وإني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للموظف المسؤول عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فريتاون ولجميع موظفي الأمم المتحدة هناك، لصمودهم في بقائهم في مناصبهم في ظروف شاقة غالبا.

٣٥ - وإني أدعو مجلس الأمن في الوقت نفسه إلى أن ينظر في نشر خلية صغيرة للارتباط العسكري لا يتجاوز عددها عشرة أفراد، ومزودة بالدعم اللازم من الموظفين، لتقييم الحالة العسكرية داخل سيراليون وتقديم تقرير عنها والتنسيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في مناطق نشر فريق المراقبين العسكريين في العاصمة وفي المناطق الأخرى من البلد، إذا سمحت الظروف بذلك. وسأسعى للحصول على الضمانات الأمنية اللازمة من جميع الأطراف. وأرى أن وجود خلية الارتباط العسكري، التي ستعمل تحت سلطة مبعوثي الخاص، سيدل كذلك على التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بتنفيذ اتفاق كوناكري، وسيكون بمثابة تدبير هام من تدابير بناء الثقة. وأوصي بتغطية التكاليف المتصلة بخلية الارتباط العسكري عن طريق الأنصبة المقررة لحفظ السلام، وأعتزم تقديم هذه التوصية إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

٣٦ - كما سيواصل مبعوثي الخاص وموظفوه الاتصالات التي أقاموها مع كل من القيادة العليا لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية والمجلس العسكري وذلك للمساعدة على الانتهاء من وضع

مفهوم شامل لعمليات الانتشار في جميع أنحاء سيراليون ونزع السلاح والتسريح وإدماج محاربي سيراليون في الحياة المدنية. وسيتم إنجاز تخطيط الأمم المتحدة بالاستناد إلى هذا المفهوم وكذلك إلى البيانات التنفيذية التي سيتم الحصول عليها أثناء زيارة فريق الاستقصاء التقني.

٣٧ - وستعمل الأمم المتحدة مع المجتمع الدولي لمحاولة توليد الدعم السوقي والتقني والمالي الذي يتطلبه قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمتابعة جهودها لتنفيذ اتفاق كوناكري. وإني أدعو الدول الأعضاء إلى أن تكون على استعداد لتقديم مساعدة سخية في هذا الصدد.

٣٨ - وإني أحيط علما بأن وزراء خارجية لجنة الخمسة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية قد طلبت في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى جميع البلدان وبوجه خاص إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الامتثال الدقيق بالجزاءات. وتعد التقارير عن الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن مدعاة للقلق البالغ، نظرا لأن من شأن تلك الانتهاكات أن تعيق عملية السلام بشكل خطير.

٣٩ - أما الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة الخمسة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها، الزعيم توم إيكيمي، وزير خارجية نيجيريا، فتستحق الثناء والدعم. كما أن من الواجب الإعراب عن التقدير بوجه خاص لحكومة جمهورية غينيا للاستعدادات التي تقوم بها للشروع في العمليات الإنسانية في سيراليون عبر الحدود التي طال انتظارها، وللدعم وللمساعدة اللذين قدمتهما لمبعوثي الخاص ولفريق الاستقصاء التقني أثناء الزيارة التي قام بها.

٤٠ - وينتابني القلق في الوقت نفسه إزاء محنة المدنيين الذين يتأثرون من جراء التنفيذ الصارم للجزاءات المفروضة على سيراليون، ومن جراء القيام بالأعمال الحربية داخل البلد، بما في ذلك في المنطقة حول بو. ومن شأن تقرير بعثة تقييم المساعدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات التي ستزور سيراليون في مطلع شباط/فبراير لتحليل الحالة الإنسانية وتأثير الجزاءات على السكان المدنيين، أن ييسر الشروع المبكر في جهود الإغاثة الإنسانية عبر الحدود من أجل تخفيف معاناة المدنيين الأبرياء. وإني أحيي شعب سيراليون للصبر الذي يتحمل به محنته، وأود أن أؤكد له أن الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ستواصل عمل ما في وسعها لتيسير استعادة النظام الدستوري في بلده.

٤١ - وسأبقي مجلس الأمن على علم بما ستقوم به الأمم المتحدة من نشاط وبما يطرأ من تطورات أخرى في سيراليون في الأسابيع القادمة.

- - - - -